

التعاون السياحي بين العراق والدول العربية والاقليمية والاجنبية ١٩٦٣ - ١٩٦٨

أ.د. فؤاد طارق العميدي

الباحث بهاء طراف عبد الله

كلية التربية للعلوم الانسانية/ جامعة بابل

المقدمة:

اصبح للتعاون السياحي بين العراق والدول العربية والاقليمية والاجنبية دور كبير في تطور الحركة السياحية العراقية، من خلال ما تقدمه السياحة العربية والاجنبية من خبرات واموال نتيجة زيادة اعداد السياح في العراق، وكذلك التعاون في مجال النقل وانباء بعض المشاريع السياحية بواسطة الشركات العالمية والعربية ، كما تميزت هذه الفترة بعقد الكثير من الاتفاقيات السياحية بين العراق ودول مختلفة من العالم ، استطاعت ان تحقق المزيد من التقدم الفني والاداري والاقتصادي في المجال السياحي ، كما وفر هذه التعاون العملة الصعبة التي ساعدت في انعاش ميزانية الدولة العراقية ، مما جعل الحكومة ان تتجه الى خلق فرص اكبر في مجال التعاون السياحي من خلال عقد المؤتمرات والندوات والاتفاقيات السياحية وخاصةً في المدة من ١٩٦٣ - ١٩٦٨.

أولاً: التعاون السياحي بين العراق والدول العربية:

أصبح للعراق دوراً كبيراً في المؤتمرات والاجتماعات التي تهدف إلى التعاون السياحي ودفع صناعة السياحة إلى الازدهار والتطور في الاقتصاد العالمي، من خلال المنظمات التي استطاعت ان تتحقق مزيد من التقدم في الانشطة السياحية المختلفة ، وكانت بداية التعاون في مجال السياحة عن طريق الأمم المتحدة عام ١٩٦٣م^١.

وبعد انقلاب عام ١٩٦٣م بمدة قصيرة تم تقديم دعوة من قبل مصلحة المصايف والسياحة لعقد اجتماع في بغداد في ٣٠ اب ١٩٦٣ لمجلس ادارة رابطة مكاتب السفر والسياحة في الاقطار العربية ، لدراسة وسائل تنمية السياحة وتوحيد دعايتها بين الاقطار العربية^٢.

كما حضرت مصلحة السياحة والاصطيايف العراقية الاجتماع الذي انعقد في عمان ١٥ كانون الاول ١٩٦٣م الذي نقاش مسالة تشجيع شركات الطيران إلى الشرق الاوسط ، وقد لبت المصلحة دعوة رابطة مكاتب السفر والسياحة في الاقطار العربية التي انعقدت في بيروت ، في نهاية عام ١٩٦٣م إذ كانت المصلحة احد الاعضاء الرابطة التي ساهمت في تشجيع التبادل السياحي بين الاقطار العربية ، وتطوير التعاون الثقافي الذي يهدف إلى خلق توعية سياحية عربية تضاهي الدول العالمية^٣.

وفي بداية عام ١٩٦٤م عقد المجلس السياحي العراقي اجتماعاً ، من أجل خلق وعي سياحي في كافة الاوساط ، والقضاء على الروتين المطول في الاجراءات السياحية ، وتحويل قنصلياتها في الدول العربية صلاحية منح سمة الدخول للقادمين من العرب ، وتقديم كافة الخدمات التي يحتاجها السائح العربي ، وقد عدت هذه الخطوة من الخطوات المهمة التي شجعت وساهمت في تطوير التعاون المشترك بين العراق والدول العربية في أطار السياحة العربية^٤.

وضمن الاطار التعاوني السياحي العربي فقد سافر وفد مصلحة الخطوط الجوية العراقية عام ١٩٦٥م ، إلى بيروت للاشتراك في مؤتمر رابطة مكاتب السياحة والسفر ، الذي استغرق اربعة ايام وقد صرح الوفد العراقي برئاسة مدير مصلحة الخطوط الجوية العراقية حميد توفيق ، ان المؤتمر ناقش مختلف الامور التي تخص السياحة والسفر بين البلدان العربية ، كما اكد على التعاون مع شركات الطيران اللبنانية في عملية تبادل الوفود السياحية ونقل المسافرين بين البلدين وتسهيل عملية السفر في المطارات اللبنانية والعراقية^٥.

وقد تم توجيه دعوة من قبل مدير مصلحة المصايف والسياحة العميد فاهم كامل إلى الاتحاد العربي الدولي للسياحة للاجتماع في بغداد عام ١٩٦٥م ، الذي اكد على التسهيلات السياحية بين الدول العربية ، ومنها اعتماد بطاقات الشخصية لرعايا البلدان العربية بدل جوازات السفر ، وان تيسر السعودية امكانية توفير مزيد من التسهيلات السفر والاقامة للحجاج من البلاد العربية وتخفيض الرسوم بقدر الامكان ، إذ اعدوا الحج من اهم المناسبات التي تنشط حركة السفر بين البلاد العربية، كما اكد الاتحاد على الاهتمام بالخدمات السياحية بأنشاء معاهد الدراسة السياحية ومراكز تدريب ، وتسجيل الراغبين في هذه المعاهد العربية ، كما اكد على تخفيض اجور الطيران بين الدول العربية^٦.

وقبل أن يشارك العراق في مؤتمر اتحاد العربي الدولي للسياحة بمدة قصيرة ، ذيع خبر وفاة عبد السلام عارف في حادث تحطم الطائرة المروحية التي كان يستقلها خلال جولته في محافظة البصرة ، يوم ١٣ نيسان ١٩٦٦م إثر عاصفة ترابية هبت ما بين القرنة والبصرة في قرية النشوة القريبة من شط العرب مع من كان معه في الطائرة من وزراء ومسؤولين ، وبعد ذلك انتخب عبد الرحمن عارف رئيساً للجمهورية من عام ١٩٦٦م إلى ١٩٦٨م^٧.

وفي عام ١٩٦٧م تم عقد مؤتمر شؤون السياحة العربية في بغداد بدعوة من مديرية مصلحة المصايف والسياحة العراقية، وبرز ما تناول المؤتمر هو البحث عن تطور السياحة العربية وامتدادها للدول الاجنبية ، وتوفير كافة مستلزمات الراحة والخدمات التي يحتاجها السائح، كما أكد على بناء منشآت سياحية عالمية تضاهي الدول العالمية الكبرى ، كما ان الغاية من هذا المؤتمر هو فرصة يشاهد السائح العربي منجزات العراق السياحية التي تم أنجازها في السنوات ١٩٦٦-١٩٦٧م^٨.

أما الاتفاقيات السياحية التي تهدف إلى تنشيط السياحة وتطويرها مع الدول كافة ، أصبح لها دوراً كبيراً في تبادل الزيارات مع مختلف بلدان العالم وتبين للجميع أهمية زيارة العراق والاطلاع على آثاره والتمتع بجمال طبيعته ودراسة ماضية وحاضرة وتفهيم ما يمكن ان يستفيد السائح من زيارته للعراق ، فضلاً عن

ان هذه الاتفاقيات تحقق للعراق الاستفادة من خبرات وتجارب الدول الصديقة وتبادل التعاون المثمر معها في مختلف المجالات ، وقد حققت الاتفاقيات السياحية تقدماً واضحاً في تطوير خبرات الكادر السياحي العراقي ، في عمل المنشآت السياحية ، وبرزت الدول التي تم عقد معها اتفاقيات سياحية في هذه المدة هي لبنان والاردن^٩.

وقبل البدء في عقد اتفاقية ثنائية بين العراق ولبنان، تم توجيه دعوة من بيروت للحكومة العراقية لعقد اجتماع ثنائي في ١٤ تشرين الأول ١٩٦٣م ، لبحث سبل التطور السياحي بين البلدين ، وفتح مكاتب سفر في بغداد تمهيداً لانعقاد اجتماع مجلس رابطة مكاتب السفر والسياحة، الذي اصدر مجموعة من المقررات والتوصيات من ابرزها تنشيط السياحة العربية وعد هذه الاقطار وحدة لا تتجزأ في الحقل السياحي ، وقد تم تبادل وجهات النظر لعقد اتفاقية ثنائية بين البلدين^{١٠}.

كما اوصى المجلس السياحي الاعلى في العراق برئاسة رئيس الوزراء ، وعضوية عدد من السادة الوزراء ، ومدير المصايف والسياحة العام ، ومدير الآثار ، لتحويل القنصلية في لبنان بمنح سمات الدخول للقدامين للسياحة في العراق ، لمشاهدة المواقع السياحية والمصايف الشمالية والآثار القديمة في العراق^{١١}، وعلى أثر هذا القرار وصلت بعثة اثرية لبنانية عام ١٩٦٤م للعراق ، للتحقيق ودراسة بعض الآثار القديمة ، وزارت البعثة آثار بابل والحضر والوركاء ، واطلعت على بعض الاماكن السياحية في بغداد وشمال العراق واقترحت على اللجنة المصايف العراقية تصوير فلم ملون يبين جمال المصايف العراقية واماكنها الخلابة ونشرة في الدول العربية والعالمية^{١٢}.

وعلى أثر هذا التعاون السياحي والثقافي توصل الطرفان العراقي واللبناني لعقد اتفاقية سياحية ثنائية ، في بيروت في ٢٣ آب ١٩٦٥م ، والتي تم المصادقة عليها بقانون رقم ٩٦ لسنة ١٩٦٥م^{١٣}، التي أكدت على اقتسام الرحلات الجوية الاسبوعية بين شركة الخطوط الجوية اللبنانية وشركة الخطوط الجوية العراقية ، على ان يكون لطائرات كل البلدين ٨٨ معقد في الاسبوع ، وقد ساعدت هذه الاتفاقية فيما بعد

في زيادة اعداد السياح في البلدين ، وتبادل الخبرات السياحية ، وتطوير حركة النقل الجوي ، واعطاء مرونة في تبادل الوفد وعقد المؤتمرات السياحية العامة^{١٤}.

وقد اصبحت لهذه الاتفاقية آثار ايجابية فيما بعد فقد توصل الطرفان العراقي ولبناني في عام ١٩٦٧م ، لعقد اتفاقية جوية ، كان من اهم بنودها تبادل الوفود والخبراء في المجال السياحي ، وزيادة عدد الرحلات الجوية السياحية بين بيروت وبغداد ، وقد تم المصادقة على هذه الاتفاقية بقانون ٩٦ لسنة ١٩٦٧م^{١٥}.

وفي ١٥ ايلول ١٩٦٧م صرحت وكالة الانباء العراقية بان السلطات السياحية العراقية تتوي على وضع مسودة اتفاقية سياحية مع القطر الشقيق اللبناني ، لتعاون في حقل الاعلام السياحي ، والتبادل السياحي والاستفادة من الخبرات الفنية بين البلدين في الحقول السياحية ، وعلى ضوء مسودة الاتفاقية^{١٦} ، قام فاهم كامل مدير مصلحة المصايف والسياحة بزيارة إلى لبنان بعد عودته من بلغاريا ، وقد جرت مفاوضات ومحادثات تمهيدية مع المسؤولين اللبنانيين في المجال السياحي بخصوص ابرام الاتفاقية والتعاون السياحي^{١٧}.

وعلى أثر هذا التعاون السياحي اصبحت أعداد السياح اللبنانيين تزداد سنة بعد سنة ، ففي عام ١٩٦٣م حوالي ٥٥٧٣ سائح ، ثم ارتفعت بعدما اصبح تعاون سياحي بين البلدين لتصل في عام ١٩٦٤م ١٤٥٤٥ سائح^{١٨} ، ثم تضاعفت الاعداد بعد عقد الاتفاقية السياحية في عام ١٩٦٥م ، فقد زار العراق اعداد كبيرة من لبنان لمناطق سياحية متفرقة من البلاد فقد بلغ عددهم حوالي ١٧٥١٩ سائح لبناني^{١٩} ، وبعد التطور السياحي الذي تم بين البلدين ازداد عدد السياح عام ١٩٦٦م ليصل حوالي ٢٢٠٠٠ سائح لبناني ، وبعد تسهيل دخول السياح الى العراق عام ١٩٦٧م ، بسبب السنة السياحية العالمية فقد بلغ عدد السياح من لبنان حوالي ٢٣١٢٤ سائح لبناني^{٢٠}.

وبالمقابل كان هنالك اعداد كبيرة من العراقيين تذهب إلى لبنان تخلصاً من اجواء الصيف الحارة في العراق ، فقد بلغ عدد السياح العراقيين في لبنان عام ١٩٦٣م حوالي ٦٧٢٧ سائح ، ثم ازداد العدد عام

١٩٦٤م بعد التطور السياحي الايجابي بين البلدين ليصل حوالي ١٢٩١٠ سائح^{٢١}، ثم ارتفع العدد في عام ١٩٦٥م بعد عقد الاتفاقية السياحية ليصل إلى ١٨٣٤٣ سائح عراقي ، وتزايد العدد عام ١٩٦٦م ليصل حوالي ٢٠٣٤٤ سائح ، وبعد تسهيل اجراءات سمات الدخول بين البلدين عام ١٩٦٧م تزايد عدد السياح العراقيين فقد عددهم حوالي ٢٢٠٢١ سائح عراقي^{٢٢}.

اما التعاون السياحي بين العراق والاردن الذي بدء بعد عام ١٩٦٣م ، وتحسن في العلاقات بين البلدين ، ففي ١٠ شباط ١٩٦٣م بدأ العراق بخطوه جيدة اتجاه الاردن بعدما الغى تأشيرات الدخول بين البلدين وسهل وصول السياح الاردنيين للعراق بسهولة ، فقد بلغ عدد السياح الاردنيين عام ١٩٦٣م حوالي ١٢٤٠ سائح^{٢٣}.

ثم ازداد العدد في عام ١٩٦٤م ليصبح حوالي ٤٩٧٢٤ سائح^{٢٤} وبعدها تم عقد اتفاقية بين الطرفين تهتم بالجانب الاقتصادي والسياحي ازداد عدد السياح الاردنيين في العراق فقد وصل عددهم عام ١٩٦٥م حوالي ٩٥١٦١ سائح ، وفي عام ١٩٦٦م اصبح مجموع السياح الاردنيين حوالي ٩٧٦٥٩ سائح ، ثم اصبح عددهم عام ١٩٦٧م حوالي ٩٨٧٦٦ سائح ، ويتضح من ذلك وجود زيادة في عدد السياح في عام ١٩٦٧م ، بسبب تطور العلاقات الاردنية العراقية في المجال السياحي والاقتصادي والسياسي والثقافي ، وعقد مجموعة من الاتفاقيات التي مهدت لبناء تعاون سياحي بين البلدين^{٢٥}.

بعد ذلك توصلت الحكومة العراقية عام ١٩٦٤م بتنظيم تعاون سياحي مع المملكة الاردنية كان الهدف منه هو تسهيل حركة الزوار بين البلدين، كما اثمر هذا التنظيم في تعميق الروابط الروحية والقومية ، ومهد هذا التعاون إلى عقد اتفاقية سياحية اردنية عراقية^{٢٦}.

وبفعل تلقت الحكومة العراقية اقتراحاً في نهاية عام ١٩٦٥م من المملكة الاردنية لعقد اتفاقية اقتصادية تهتم بالجانب الاقتصادي والسياحي، وتطوير العلاقات السياحية بين البلدين ، وتبادل الوفود والخبرات السياحية

التي تنهض بالواقع العربي^{٢٧}، وقد رحبت الحكومة باقتراح المملكة الاردنية على اثر الزيارات المتبادلة في الدخول في مفاوضات لعقد اتفاقية اقتصادية سياحية بين البلدين^{٢٨}.

وبعد هذه الزيارات والعلاقات المتبادلة توصل الطرفان العراقي والاردني إلى توقيع الاتفاقية ببغداد في ٩ كانون الثاني ١٩٦٥م ، المؤلفة من اثني عشر مادة، إذ اكدت المادة العاشرة على التعاون الفني والسياحي في كافة مجالاته عن طريق تبادل البحوث والبعثات والخبرات ، وتسهيل الدعاية السياحية لاهد البلدين في البلد الآخر بجميع الوسائل ، كما اكدت على تسهيل امور السياحة وتبادل الرحلات الجماعية بينهما ، إذ يتم التعاون عن طريق السلطات المختصة ، وتأليف لجنة مشتركة للشؤون السياحية تجتمع مرة واحدة على الاقل في السنة في بغداد وعمان بصورة دورية لبحث وسائل تنمية التعاون السياحي وتطويره في كلا البلدين^{٢٩}، وقد تم المصادقة عليها بقانون رقم ١٨٠ لسنة ١٩٦٦م^{٣٠}.

وبعد هذه الاتفاقية بلغت العلاقات الاردنية العراقية أوج نموها وتطورها، على كافة الاصعدة السياسية والاقتصادية والثقافية ، وتحديداً في مدة رئاسة عبد الرحمن عارف ١٩٦٦ - ١٩٦٨م ، من خلال تبادل الزيارات والوفد الثقافية في المجالات كافة ، كما أكد العراق التمسك بالروابط الأخوية بين البلدين ، وتطوير العلاقات الأردنية العراقية في شتى المجالات والتمسك بالسياسة العربية الموحدة^{٣١}.

وعلى ضوء هذه العلاقات تم عقد اتفاقية في مجال التعاون السياحي والاعلامي بين العراق والاردن في ٤ حزيران ١٩٦٨م بعدما اتفق الطرفين على ضرورة تعميق المصالح المشتركة بين البلدين ، وما تقتضيه هذه المصالح من ضرورة وضع اسس ثابتة للتعاون في الحقل السياحي ورغبتها كذلك في تطوير روابط التعاون والتنسيق في مجال الوسائل الاعلامية، إذ تضمنت الاتفاقية ٢٧ مادة كان من اهمها هو اتفاق الطرفين على تسهيل وتوحيد معاملات الحدود والتعاون في حقل المواصلات والدعاية السياحية المشتركة وتوحيد الانظمة والقوانين المتعلقة بالمؤسسات السياحية ، اضافة الى تبادل المعلومات والخبرات في مجال السياحة والسفر^{٣٢}.

كما اكدت الاتفاقية على التعاون في الوسائل الاعلامية كالبرامج التلفزيونية وتبادل المذيعون بين الطرفين ، وبعض المطبوعات والكتب التي تصدرها وزارة الثقافة والاعلام ، ويتبادل الجانبان دعوة الفرق الفنية والمسرحية والغنائية والشعبية وكذلك الفنون التشكيلية والتطبيقية وتنظيم المعارض الفنية المشتركة وانتاج بعض الافلام السينمائية المشتركة بين الممثلين العراقيين والاردنيين وخاصةً الافلام التي تنطرق الى القضية الفلسطينية^{٣٣}.

ثانياً: التعاون السياحي بين العراق والدول الاقليمية:

ظل التعاون السياحي بين تركيا والعراق بعد خروج العراق من ميثاق بغداد، في ٢٤ آذار ١٩٥٩م يتسم بالفئور بسبب بعض القضايا المتعلقة منها خلافات الحدود والمشكلة الكردية وموقف تركيا من القضية الفلسطينية ، ومشكلة توزيع المياه في نهري دجلة والفرات وكذلك التجارة والنفط ، وبعد قيام الانقلاب في تركيا عام ١٩٦٠م^{٣٤}، بدأت العلاقات تتحسن ببطء ، لكن بعد قيام انقلاب ٨ شباط ١٩٦٣ بدأ البلدان يتجهان نحو اقامة علاقة في المجالات كافة وتبادل الزيارات وعقد مجموعة من الاتفاقيات الاقتصادية والثقافية والتجارية بين البلدين^{٣٥}.

فقد بدأت بعد ذلك الزيارات المتبادلة بين العراق وتركيا ، فقد استقبل وزير الخارجية العراقي طالب شبيب ، السفير التركي Sevy Torfaty في ١١ شباط ١٩٦٤م لتوضيح السياسة العراقية الخارجية ، وفي اليوم نفسه أعلن وزير الخارجية التركي فريدون جمال أركي اعتراف حكومته بالحكومة العراقية الجديدة ، كما وضح ان التعاون سوف يستمر بين العراق وتركيا في كافة المجالات على ما يخدم البلدين الصديقين^{٣٦}.

وفي اجواء من التحسن بين العراق وتركيا في العلاقات السياسية والاقتصادية والثقافية ، رحبت مصلحة المصايف والسياحة عام ١٩٦٥م بالوفد السياحي التركي الذي يترأسه وكيل وزارة الارشاد التركية ، وقد أكد وكيل الوزارة على ضرورة تطوير العلاقات الثقافية السياحية بين البلدين، وتبادل الخبرات في شؤون

السياحة والآثار ، وحصول العراق على زمالات سياحية وفندقية في تركيا، بعد موافقة الجانب التركي على ذلك^{٣٧}.

وبعد هذا التطور في العلاقات العراقية التركية توصل الطرفان لعقد اتفاقية سياحية بين البلدين ، التي أكدت على سعي البلدين لاتخاذ كافة الاجراءات ، لتحسين ظروف السياحة وزيادة التبادل السياحي بين البلدين ، كما اكد الطرفان على ان هذا الاتفاق السياحي ، سيؤدي إلى تعارف الشعبين على بعضهم البعض بشكل احسن ، وكذلك سيتمكن هذا التعاون المواطنين من الدول الاخرى من الاطلاع والتعارف على تراث العراق وتركيا لما لديهم من حصيلة تراثية مشتركة يستطيعون ان يعرضونها بكل فخر واعتزاز للسياح الاجانب الذين يزورن البلدين ، كما ستؤدي هذه الاتفاقية تحسين العلاقات الاقتصادية بين البلدين^{٣٨}.

وقد تم توقيع الاتفاقية السياحية في انقرة في يوم ٦ تموز ١٩٦٦ م ، التي تضمنت احدى عشر مادة ، وملحق لاتفاق ٦ تموز ١٩٦٦ م المختص في الاجراءات الحدودية ، والمواصلات والنقل والبحث والتحري والدعاية من اجل البحث المشترك حول الدول التي تعد مصدراً للسواح، والقواعد السياحية الخاصة بالفنادق وتحديد ادنى مستواها ، والتعاون في المنظمات الدولية في حقل السياحة والنقل ، كما اكدت الجمهورية العراقية والجمهورية التركية ان مصلحة الطرفين المتبادلة تستوجب ايجاد تعاون وثيق ودائم في مجالات التبادل السياحي^{٣٩}، وقد تم تصديق الاتفاقية العراقية التركية بموجب قانون ٢٧ لسنة ١٩٦٧ م^{٤٠}. وقد حققت هذه الاتفاقية زيادة واضحة في اعداد السواح للجانبين العراقي والتركي ، وفي نفس الوقت حققت التطبيق الامثل للمعاهدات السياحية المعقودة بين الطرفين ، فقد بلغ عدد السواك الاتراك في العراق عام ١٩٦٧ م حوالي ٥١٨٨ سائح ، بعدما كانوا يتراوح اعدادهم من ١٩٦٣ - ١٩٦٦ م حوالي ٩٠٠ سائح سنوياً ، اما اعداد السواح العراقيين فقد بلغ عددهم عام ١٩٦٧ م في تركيا حوالي ٤١٧٧ سائح^{٤١}.

وفي إطار التعاون السياحي المشترك بين العراق وتركيا قامت مصلحة المصايف والسياحة بشراء باصات سياحية تركية نوع Mersids مع التبريد وبدون الرسم الكمركي بقيمة ١٥٦١٠ دينار^{٤٢}. كما سعت الحكومة العراقية بعد ثورة ١٤ تموز ١٩٥٨م إلى انتهاج مبدأ الحياد الايجابي بين المعسكرين الشرقي والغربي واقامة علاقات ودية وطيبة مع جميع الدول ومن ضمنها ايران^{٤٣}، وقد تطورت العلاقات بين الطرفين بعد انقلاب ٨ سباط ١٩٦٣ التي تمثلت باعتراف الحكومة الايرانية بالحكومة العراقية ، واكدت على حسن الصداقة المتبادلة والمصالح المشتركة بين البلدين ، وحل المشاكل العلاقة التي تعيق تقدم العلاقات بين الدولتين الجارتين^{٤٤}.

وفي ٢٤ شباط ١٩٦٤م تم إرسال وفد عراقي إلى ايران للتفاوض حول الخلافات القائمة بين البلدين وكان ذلك أول مرة منذ عام ١٩٥٨م ، إذ توصل الطرفان من خلال المباحثات إلى إيجاد نوع من التعاون في المجال السياسي والاقتصادي والثقافي السياحي ، والسماح للوفود الايرانية بزيارات العتبات المقدسة العراقية^{٤٥}.

وفي مدة حكم عبد الرحمن عارف توصل الطرفين الى اتفاق في ١٤ كانون الاول عام ١٩٦٦م لحل بعض القضايا المختلف عليها ، والسير في اقامة علاقات ايجابية ، وعلى ضوء ذلك اتفق الطرفان على تعيين ممثلين عن كل منهما لإجراء محادثات حول بعض القضايا المختلف عليها وبأسرع وقت ممكن ، وقد توصل الطرفان إلى نتائج حاسمة من اهمها عقد اتفاقيات تتعلق بالشؤون الثقافية والتجارية والسياسية ، وبعدها تم التوصل حول اتفاق سياحي ديني يقضي بتقديم كافة التسهيلات اللازمة لزيارة العتبات المقدسة في كل البلدين^{٤٦}.

وعلى ضوء هذا الاتفاق ازداد عدد السياح الايرانيين في العراق فقد بلغ عددهم عام ١٩٦٧م حوالي ٢٧٩١٣ سائح ، وهذه زيادة واضحة في اعداد السياح مقارنة في السنوات الماضية ، وهذا يدل على وجود

تعاون سياحي بين البلدين ، له فوائد كبيرة في زيادة واردات الدخل العراقي من العملة الاجنبية ، اما اعداد السواح العراقيين في ايران فقد بلغ عددهم في نفس العام حوالي ١٩٣٥٣ سائح وزائر عراقي^{٤٧}.

ثالثاً: التعاون السياحي بين العراق والدول الاجنبية:

أصبحت السياحة الثقافية محط اهتمام السياح والباحثين الاجانب ، كون العراق يمتلك من التراث الحضاري والثقافي ما لا يملكه العديد من الدول المتطورة سياحياً ، فقد شهد بزوغ العديد من المدن الحضارية الإنسانية التي كان لها دور متميز في تاريخ العراق القديم ، والتي مازالت آثار بعضها قائمة إلى يومنا هذا ، كمدن أور والوركاء وبابل وأشور ونيوى والحضر ، إضافة إلى العديد من المواقع الأثرية والتاريخية السياحية الجذابة لعديد من الدول الاجنبية^{٤٨} ، ظهر هذا التعاون السياحي الحقيقي لمصلحة المصايف والسياحة العراقية على المستوى الدولي ، عندما تم دعوتها في الاشتراك بمؤتمر روما عام ١٩٦٣ م ، الذي تم عقده عن طريق الامم المتحدة وكانت مصلحة المصايف والسياحة العراقية احدى الاعضاء في هذا المؤتمر ، إذ ساهم هذا المؤتمر في تشجيع التعاون السياحي الثقافي بين الدول العربية والاجنبية ، وخلق توعية سياحية عربية تضاهي الدول العالمية ، والاهتمام بالآثار العراقية والعربية وعرضها في دول أجنبية مختلفة ، لنشر حضارة العراق الثقافية بين دول العالم^{٤٩}.

ولأول مرة تم افتتاح مكتب للخطوط الجوية السوفيتية عام ١٩٦٥ وقيام بسفارات اسبوعية منتظمة بين بغداد وموسكو ، كما افتتح المكتب خط جديد آخر بين موسكو والكويت عن طريق بيروت وبغداد ، اضافة إلى خطوط اخرى بين المغرب وتونس والجزائر والسودان ، إذ اصبح لهذه الخوط اهمية كبيرة في زيادة اعداد السياح بين الدول العربية والاجنبية بصورة عامة ، كما استلمت الحكومة العراقية نوع جديد من الطائرات البريطانية Trident النفاثة ، التي كان لها دور في فتح خطوط جوية جديدة بين العراق ومدن وعواصم اوربية مختلفة ، وتسهيل حركة المسافرين والسياح بين دول مختلفة في العالم^{٥٠}.

ومن أجل تنشيط السياحة العراقية مع الدول الأجنبية، فقد قامت مصلحة المصايف في عام ١٩٦٣ م ،
وبتعاون مع السلطات المختصة ان تحقق نوعاً من التقدم في مجال السياحة الاثارية او الثقافية من
خلال:

١- الایعاز إلى القنصليات الجمهورية العراقية في الخارج بمنح سمات الدخول للراغبين من السواح
والزوار الاجانب ، دون الرجوع إلى السلطات المختصة في بغداد.

٢- إعفاء السائح أو الزائر من مراجعة دوائر الشرطة للتسجيل إلا إذا مكث في العراق مدة تزيد على
الشهر في حين كانت في السابق اربع عشرون ساعة فقط.

٣- اعفاء السائح او الزائر من سمة الخروج الا اذا مكث مدة تزيد على الشهر في حين كانت المدة في
السابق اربع وعشرون ساعة فقط.^{٥١}

وفي ٢٤ اذار ١٩٦٤م شاركت مصلحة السياحة في المؤتمر العام للاتحاد الدولي لمنظمات السياحة
الرسمية لحضور حلقة الدعاية السياحية التي تم عقدها في ايرلندا ، وقد توصلت المصلحة في هذا
المؤتمر إلى اتفاق مع أحد المنقبين في الاثار من الخبراء الالمان الاتحادية لدراسة الامكانيات السياحية
في العراق ووضع التوصيات الأساسية لتطوير السياحة بشكل الذي يضاهاى الدول المتقدمة سياحاً^{٥٢} ،
وفي نفس العام، زار وفد مكسيكي مدينة بابل الاثرية ، مع وفد من الاساتذة وطلاب جامعة المكسيك
وعدددهم اثنا عشر سائحاً ، وقد تجول الوفد في المناطق الاثرية في بابل ، وشاهدوا الجنائن المعلقة واسد
بابل وغيرها من الاثار التي يرجع عهدها إلى أربعة الاف عام ، كما زار السواح متحف بابل الذي يضم
مختلف الاثار من مناطق العراق القديمة^{٥٣}.

كما استضافت آثار بابل عام ١٩٦٦م وفداً من علماء الاثار ، يمثلون أكثر من ٣٠ دولة وبعض الهيئات
الدولية ، وبحضور مجموعة من السياسيين والمنتقنين العراقيين ، وقد درس الوفد مشروع تطوير آثار بابل
، واطهار هذه الاثار للمجتمع الدولي، وجعلها من المدن الاثرية العالمية ، وقد اوصى الوفد في نهاية

الزيارة ضرورة الاهتمام بهذا الاثار وترميمها وصيانتها^{٥٥}، وبعد هذا الوفد بمدة قصيرة زارت العراق بعثة فرنسية اثرية تضم ٤٢ باحثاً فرنسياً في مجال الاثار ، وقد قامت هذه البعثة في التنقيب في مناطق متفرقة من العراق ، من اهما اثار بابل والحضر واور ، وقد عثرت هذه البعثة على مجموعة من الاثار القديمة التي يعود تاريخها إلى الاف السنين ، كما أكدت دائرة الاثار العراقية بوجود بعثة اثرية دنماركية تضم عدد من المهندسين في مجال الاثار ستصل العراق بعده هذه البعثة^{٥٥}.

وفي ضوء الاطار التعاوني في السياحة الثقافية مع الدول الاجنبية، فقد وقع الجانب العراقي عام ١٩٦٧م مع الجانب الياباني اتفاق بشأن ارسال معرض اثار عراقي إلى طوكيو، ل يتم عرض فيه حوالي ٢٥٠ قطة اثرية تمثل مختلف العصور التاريخية في العراق ، وقد بدأ هذا المعرض بعرض هذه القطع من ٢٤ نيسان إلى ٣٠ تموز عام ١٩٦٧م^{٥٦}.

اما اهم الاتفاقيات السياحية المنعقدة مع الدول الاجنبية في هذه المدة هي الاتفاقية العراقية الاسبانية ، والاتفاقية العراقية البلغارية ، ففي نهاية عام ١٩٦٣م توصل الجانب العراقي والاسباني لإبرام خطة في التعاون الثقافي والسياحي ، إذ طلبت مصلحة المصايف من مديرية العلاقات الثقافية العامة ومن رئاسة جامعة بغداد والمجمع العلمي العراقي ، تزويدها بمقترحات وتوصيات التي ادخالها ضمن مواد الخطة الجديدة مع الجانب الاسباني، مع العلم ان الخطة الجديدة سوف تتناول تخصيص الزمالات الدراسية والتدريبية وتبادل المطبوعات وزيارات الوفود والخبراء والتعاون الفني والعلمي في مجالات السياحة والثقافة والجانب العلمي ، وقد حقق هذا التعاون نهضة ثقافية سياحية عراقية كبيرة بين الجانبين^{٥٧}.

ونصت الاتفاقية ايضاً على تسهيل امور الاعلام لغرض تعريف مواطني كل من البلدين بالبلد الاخر بواسطة الاذاعة والتلفزيون والسينما وذلك لتشجيع التبادل السياحي بين البلدين ، وان يقوم الطرفان بمنح تسهيلات خاصة بشأن سمات الدخول والاقامة لمواطني كلا البلدين، ويتبادل الطرفان المتعاقدان المعلومات الفنية وكل ما يتعلق بالسياحة من تسهيل اقامة المعارض السياحية بين البلدين^{٥٨}، وقد تم

المصادقة على هذه الاتفاقية بموجب قانون رقم ٥٨ لسنة ١٩٦٥م وأصبحت سارية المفعول بين الطرفين بعده تصديقها بين الطرفين^{٥٩}.

وبعد هذه الاتفاقية بمدة قصيرة زار مدير مصلحة السياحة والاصطياف فاهم كامل العاصمة الإسبانية مدريد ، واجتمع بكبار موظفي السياحة وفي مقدمتهم وزير السياحة الإسباني وبحث معهم سبل تطوير العلاقات السياحية بين البلدين ، كما أكد مدير المصلحة ان المسؤولين الإسبان أكدوا ان الوزارة ستضع جميع امكانياتها لمساعدة العراق في المجال السياحي ، وانهم يتطلعون الى المزيد من التعاون السريع وتطبيق جميع بنود الاتفاقية السياحية بين البلدين^{٦٠}.

وبعد اتفاقية عام ١٩٦٥م السياحية العراقية الإسبانية، بلغ عدد السواح الإسبان في العراق حوالي ٨٠٠ سائح ، بعدما كان عددهم لم يتجاوز ١٠٠ شخص في السنوات الباقية ، اما السواح العراقيين فقد بلغ عددهم في اسبانيا عام ١٩٦٥م حوالي ٦٥٠ سائح ، واعداد من الموظفين في المجال السياحي لغرض التدريب^{٦١}.

وتمهيداً لعقد اتفاقية سياحية بين العراق وبلغاريا ، وتطوير التعاون السياحي بين البلدين فقد عقد القنصل البلغاري Demtreve في بغداد عام ١٩٦٤م مؤتمراً صحفياً ، حضره عدد كبير من الصحفيين العراقيين والاجانب ، إذ قام القنصل بشرح التسهيلات والخدمات التي تقدمها بلغاريا للسياح والزوار ، وتحدث عن مكتب السفر البلغاري في بغداد ، وطرق السفر والتسهيلات التي تقدمها مؤسسة السياحة البلغارية ، والتعاون السياحي والتجاري بين العراق وبلغاريا ، كما تم عرض فيلم سينمائي في بغداد عن المصايف البلغارية بحضور عدد من موظفي المصلحة العراقية ، لمشاهدة الفيلم ومدى التطور والتقدم في السياحة العالمية ، وتسجيل بعض الملاحظات الاساسية للاستفادة منها وتطبيقها على المصايف العراقية^{٦٢}.

وفي بداية عام ١٩٦٥م اعلنت مصلحة المصايف والسياحة ، وجود تعاون سياحي كبيراً بين العراق وبلغاريا ، من خلال زيارة مدير المصلحة كامل فاهم الذي حضر مؤتمراً سياحياً في صوفيا بدعوة من

مؤسسة السياحة البلغارية ، إذ شارك في المؤتمر أكثر من ٣٠٠ عضو من مختلف انحاء العالم ، لبحث مستقبل السياحة في الدول العربية ، ومواكبتها مع التطور السياحي الدولي، كما بحث الوفد العراقي مختلف مجالات التعاون السياحي وتبادل الزيارات السياحية بين البلدين العراقي والبلغاري^{٦٣}.

وبعد هذه الخطوات وضعت الاتفاقية السياحية بين البلدين في ٩ مواد ، رغبة من حكومتي البلدين في توسيع العلاقات الطيبة القائمة بينهما على أسس من المساواة وعدم التدخل والمنافع المتبادلة واعترافهما بأهمية السياحة للتفاهم والتعاون بين الشعوب، وقد وقعت الاتفاقية بين الجمهورية العراقية وبلغاريا الشعبية في صوفيا ٣٠ آب ١٩٦٧ م ، عن حكومة بلغاريا النائب الاول لرئيس لجنة السياحة في مجلس الوزراء Betra Gnatove ، وعن الجانب العراقي مدير مصلحة المصايف والسياحة فاهم كامل ، إذ نصت هذه الاتفاقية بأن يقوم الطرفين باتخاذ الاجراءات الخاصة المناسبة بشأن ترويج وتوسيع العلاقات السياحية بين البلدين ، وان يقوم الطرفان بتشجيع السفر الجماعي والفردى لمواطنيهما وللأجانب الجمهورية البلغارية الشعبية وإلى الجمهورية العراقية ، ويقدمان ما في وسعهما من مساعدة لتحقيق مثل هذا السفر^{٦٤}.

وقد اصبح لهذه الاتفاقيات اثار ايجابية فيما بعد من خلال ازدياد اعداد السياح وتبادل الوفود السياحية لتطوير القطاع السياحي والثقافي والاعلامي ، والاطلاع على المعالم الحضارية لتلك الدول والتعرف على تاريخها ، كما ساهمت هذه العلاقات في كشف بعض الاثار القديمة في الاماكن الاثرية العراقية من خلال زيارة بعض المنقبين الاجانب الى تلك الاماكن والكشف عنها ، وكذلك نقل معالم حضارة وادي الرافدين الى تلك الدول والكشف عن تاريخها القديم ونشرها في الدول العربية والأجنبية ، ومن جانب المردود المالي إذ اصبح لهذا التعاون السياحي مردود مالي كبير من خلال استقبال اعداد كبيرة من السياح مما ادى الى توفر العملة الصعبة للبلاد ، إذ بلغ المردود المالي للعراق من العملة الصعبة من عام ١٩٦٣ - ١٩٦٨ م حوالي ١١,١٢٨,٤٠٠ مليون دولار ساعد في ازدهار الاقتصادي العراقي بصورة عامة وتطور السياحة العراقية بصورة خاصة .

الهوامش:

- ١ رؤوف محمد علي الأنصاري ، السياحة في العراق ودورها في التنمية والاعمار . ص ١٦٠ .
- ٢ وزارة الثقافة والارشاد ، ثورة ١٤ تموز في عامها السادس . ص ٦٥ .
- ٣ المصدر نفسة . ص ٦٧ .
- ٤ وزارة الثقافة والارشاد ، ثورة ١٤ تموز في عامها السابع ، دار الجمهورية للطباعة، بغداد ، (د . ت) . ص ٨١ - ٨٢ .
- ٥ جريدة الجمهورية ، العدد ١٠٤٤ ، بتاريخ ١١ تموز ١٩٦٥ .
- ٦ جريدة الجمهورية ، العدد ٥٦١ ، بتاريخ ٢٧ تموز ١٩٦٥ .
- ٧ مجيد خدوري ، العراق الجمهوري ، ط ١ ، مطبعة أمير قم ، أيران ، ١٩٩٧ . ص ص ٢٨٦ - ٢٩٠ .
- ٨ مجلة السياحة العربية (بيروت) ، العدد ١٥ ، السنة الثالثة ، ١٩٦٧ . ص ١٠ .
- ٩ مجلة السياحة العراقية ، العدد ١١٠ ، السنة الثالثة ، ١٩٦٨ . ص ١ .
- ١٠ وزارة الثقافة ، ثورة ١٤ تموز في عامها السادس . ص ٦٥ .
- ١١ وزارة الثقافة ، ثورة ١٤ تموز في عامها السابع . ص ٨٣ .
- ١٢ جريدة الجمهورية ، العدد ٤٦٠ ، بتاريخ ٦ تموز ١٩٦٤ .
- ١٣ جريدة الوقائع العراقية ، العدد ١٤٥٣ ، بتاريخ ١٥ ايلول ١٩٦٧ .
- ١٤ جريدة الجمهورية ، العدد ٥٧٩ ، بتاريخ ٢٤ آب ١٩٦٥ .
- ١٥ جريدة الوقائع العراقية ، العدد ١٤٥٣ ، بتاريخ ١٥ آب ١٩٦٧ .
- ١٦ جريدة الجمهورية ، العدد ١٣١٤ ، بتاريخ ١٢ ايلول ١٩٦٧ .
- ١٧ جريدة الفجر الجديد (العراق) ، العدد ١٦٦٥ ، بتاريخ ١٣ ايلول ١٩٦٧ .
- ١٨ وزارة التخطيط ، المجموعة الاحصائية العامة لسنة ١٩٦٣ ، مطبعة الحكومة ، بغداد ، ١٩٦٤ . ص ١٥٣ ؛ وزارة التخطيط ، المجموعة الاحصائية السنوية العامة لسنة ١٩٦٤ ، مطبعة الزهراء ، بغداد ، ١٩٦٥ . ص ٢٠٦ .
- ١٩ وزارة التخطيط ، المجموعة الاحصائية السنوية العامة لسنة ١٩٦٥ ، مطبعة الحكومة ، بغداد ، ١٩٦٦ . ص ٢٢٧ .

- ٢٠ وزارة التخطيط ، المجموعة الإحصائية السنوية العامة لسنة ١٩٦٦ ، مطبعة الزهراء ، بغداد ، ١٩٦٧ . ص ٢٢٥ ؛
 وزارة التخطيط ، المجموعة الإحصائية العامة لسنة ١٩٦٧ ، مطبعة الحكومة ، بغداد ، ١٩٦٨ . ص ١٨٢ .
- ٢١ د . ك . و ، وزارة التخطيط ، رقم الملف (١٤٨) ، اسم الملف (المجموعة الإحصائية العامة السنوية لعام ١٩٦٤) ،
 مطبعة الحكومة ، بغداد ، ١٩٦٥ . ص ٢٠٦ .
- ٢٢ وزارة التخطيط ، المجموعة الإحصائية العامة لسنة ١٩٦٥ ، مطبعة الحكومة ، بغداد ، ١٩٦٦ . ص ٢٢٧ ؛ وزارة
 التخطيط ، المجموعة الإحصائية العامة لسنة ١٩٦٦ ، مطبعة الزهراء ، بغداد ، ١٩٦٧ . ص ١٨٦ ؛ وزارة التخطيط ،
 المجموعة الإحصائية العامة لسنة ١٩٦٧ ، مطبعة الحكومة ، بغداد ، ١٩٦٨ . ص ١٨٢ .
- ٢٣ وزارة التخطيط ، المجموعة الإحصائية السنوية العامة لسنة ١٩٦٣ ، مطبعة الحكومة ، بغداد ، ١٩٦٤ . ص ١٥٣ .
- ٢٤ د . ك . و ، وزارة التخطيط ، رقم الملف (١٤٨) ، اسم الملف (المجموعة الإحصائية السنوية العامة لسنة ١٩٦٤) ،
 مطبعة الحكومة ، بغداد ، ١٩٦٥ . ص ٢٠٦ .
- ٢٥ د . ك . و ، وزارة التخطيط ، رقم الملف (١٩٢) ، اسم الملف (خلاصة إحصائية ١٩٦٦) ، مطبعة الحكومة ، بغداد ،
 ١٩٦١ . ص ٢٤٢ ؛ د . ك . و ، وزارة التخطيط ، رقم الملف (٢٠٤) ، اسم الملف (المجموعة الإحصائية السنوية
 لعام ١٩٦٧) ، مطبعة الحكومة ، بغداد ، ١٩٦٨ . ص ١٨٢ .
- ٢٦ وزارة الثقافة والرشاد ، ثورة ١٤ تموز في عامها الثامن . ص ٩٦ .
- ٢٧ جريدة الجمهورية ، العدد ١٠٣٣ ، بتاريخ ٢٤ آذار ١٩٦٥ .
- ٢٨ جريدة الجمهورية ، العدد ١٠٣٨ ، بتاريخ ٢٩ آذار ١٩٦٥ .
- ٢٩ د . ك . و ، وزارة الخارجية ، رقم الملف (٤٢) ، اسم الملف (مجموع المعاهدات والاتفاقيات المعقودة بين العراق
 والدول الأجنبية والمنظمات الدولية) ، مطبعة الحكومة ، بغداد ، ١٩٦٨ . ص ٤٠ - ٤١ .
- ٣٠ جريدة الوقائع العراقية ، العدد ١٢٢٣ ، بتاريخ ٢٦ تموز ١٩٦٦ .
- ٣١ جعفر عباس حميدي ، تاريخ الوزارات العراقية في العهد الجمهوري ، ج ١٠ ، ط ١ ، بيت الحكمة ، بغداد ، ٢٠٠٤ .

- ٣٢ د . ك . و ، وزارة المالية (مديرية المالية العامة) ، رقم الملف (١٥٢ / ٤٢١١٠١) ، اسم الملف (الاتفاقية العراقية الاردنية السياحية الاعلامية) ، كتاب من وزارة المالية الى وزارة الثقافة والاعلام ، المرقم ١١٨٦٦ بتاريخ ٤ حزيران ١٩٦٨ . و٧ - ص ٢٣ .
- ٣٣ د . ك . و ، وزارة المالية (مديرية المالية العامة) ، رقم الملف (١٥٢ / ٤٢١١٠١) ، اسم الملف (الاتفاقية العراقية الاردنية السياحية الاعلامية) ، كتاب من وزارة المالية الى وزارة الثقافة والاعلام ، المرقم ١١٨٦٦ بتاريخ ٤ حزيران ١٩٦٨ . و٧ - ص ٢٣ .
- ٣٤ للمزيد من التفاصيل عن انقلاب عام ١٩٦٠م في تركيا ينظر : إريك زوركر ، تاريخ تركيا الحديث ، ط ١ ، ترجمة : عبد اللطيف الحارس ، دار المدار الاسلامي ، ٢٠١٣ . ص ص ٣٤٧ - ٣٥٦ ؛ كريم مطر حمزة الزبيدي ، سياسات الولايات المتحدة تجاه تركيا ، ط ١ ، دار الرضوان للنشر والتوزيع ، عمان ، ٢٠١٢ . ص ص ١٨٠ - ١٨٨ .
- ٣٥ مهدي صالح حسن ، العلاقات العراقية - التركية ١٩٦٨ - ١٩٨٠ ، رسالة ماجستير غير منشورة ، كلية القانون والسياسة - جامعة بغداد ، ١٩٨٦ . ص ٣٧ .
- ٣٦ جعفر عباس حميدي ، تاريخ الوزارات العراقية في العهد الجمهوري ، ج ٦ . ص ص ٥٠ - ٥١ .
- ٣٧ وزارة الثقافة ، ثورة ١٤ تموز في عامها الثامن . ص ٩٧ .
- ٣٨ جريدة الفجر الجديد ، العدد ١٣٣٨ ، بتاريخ ٦ تموز ١٩٦٦ .
- ٣٩ د . ك . و ، وزارة الخارجية ، رقم الملف (٤٢) ، اسم الملف (مجموع المعاهدات والاتفاقيات المعقودة بين العراق والدول الاجنبية والمنظمات الدولية) ، مطبعة الحكومة ، بغداد ، ١٩٦٧ . ص ص ٢٠٠ - ٢٠١ .
- ٤٠ جريدة الوقائع العراقية ، العدد ١٣٩٠ ، بتاريخ ١٩ اذار ١٩٦٧ .
- ٤١ وزارة التخطيط ، المجموعة الاحصائية السنوية العامة لسنة ١٩٦٧ ، مطبعة الحكومة ، بغداد ، ١٩٦٨ . ص ١٨٢ ؛ وزارة التخطيط ، المجموعة الاحصائية العامة لسنة ١٩٦٤ ، مطبعة الحكومة ، بغداد ، ١٩٦٥ . ص ١٦٥ ؛ وزارة التخطيط ، المجموعة الاحصائية العامة لسنة ١٩٦٥ ، مطبعة الحكومة ، بغداد ، ١٩٦٦ . ص ١٦٨ .
- ٤٢ د . ك . و ، وزارت الموصلات ، رقم الملف (١٣٨ / ٥٢١٣٠٠) ، اسم الملف (مخابرات ومقررات مجلس السياحة الاعلى) ، موضوع الملف (باصات سياحية) . و٣ - ص ٤٤ .
- ٤٣ مجيد خدوري ، المصدر السابق . ص ٢٤٥ .

- ٤٤ جعفر عباس حميدي ، تاريخ الوزارات العراقية في العهد الجمهوري ، ج ٧ . ص ص ٥ - ٨ .
- ٤٥ المصدر نفسه . ص ١٠ .
- ٤٦ راضي دواي طاهر الخزاعي ، العلاقات العراقية - الإيرانية ١٩٦٣ - ١٩٦٨ م ، رسالة ماجستير غير منشورة ، كلية التربية - الجامعة المستنصرية ، ٢٠٠٧ . ص ٦٠ .
- ٤٧ وزارة التخطيط ، المجموعة الإحصائية العامة لعام ١٩٦٧ ، مطبعة الحكومة ، بغداد ، ١٩٦٨ . ص ١٨٢ .
- ٤٨ رؤوف محمد علي الأنصاري ، السياحة في العراق ودورها في التنمية والاعمار . ص ص ٢٢ - ٢٣ .
- ٤٩ وزارة الثقافة والإرشاد ، ثورة ١٤ تموز في عامها السادس ، المصدر السابق . ص ٦٧ .
- ٥٠ د . ك . و ، وزارة المواصلات (الديوان) ، رقم الملف (١٧٨ / ٤٢١٣٠٠) ، اسم الملف (السياحة والمصايف في العراق) ، موضوع الملف (نشرات سياحية عن العراق) . و ٧١ - ص ١٢٩ .
- ٥١ وزارة الثقافة والإرشاد ، ثورة ١٤ تموز في عامها السادس . ص ٦٥ .
- ٥٢ وزارة الثقافة والإرشاد ، ثورة ١٤ تموز في عامها السادس . ص ٦٧ .
- ٥٣ جريدة الجمهورية ، العدد ٢٣٩ ، بتاريخ ٢٦ اب ١٩٦٤ .
- ٥٤ جريدة الجمهورية ، العدد ١٠٠٥ ، بتاريخ ٢٧ تشرين الأول ١٩٦٦ .
- ٥٥ جريدة الجمهورية ، العدد ١٠٢٠ ، بتاريخ ١١ تشرين الثاني ١٩٦٦ .
- ٥٦ مجلة السياحة العربية (بيروت) ، العدد ٣٧ ، السنة الرابعة ، ١٩٦٧ . ص ٦١ .
- ٥٧ جريدة الثورة ، العدد ١٠٩٨ ، بتاريخ ١٠ تشرين الأول ١٩٦٣ .
- ٥٨ جريدة الجمهورية ، العدد ٣٩٣ ، بتاريخ ٢٨ كانون الأول ١٩٦٥ .
- ٥٩ جريدة الوقائع العراقية ، العدد ١١٠٥ ، بتاريخ ٢٨ نيسان ١٩٦٥ .
- ٦٠ جريدة الجمهورية ، العدد ٥٤٤ ، بتاريخ ٩ نيسان ١٩٦٥ .
- ٦١ وزارة التخطيط ، المجموعة الإحصائية العامة لسنة ١٩٦٥ ، مطبعة الحكومة ، بغداد ، ١٩٦٦ . ص ٢٤٢ .
- ٦٢ جريدة الجمهورية ، العدد ٥٦١ ، بتاريخ ١٨ تموز ١٩٦٤ .
- ٦٣ جريدة الفجر الجديد ، العدد ١٤٣٧ ، بتاريخ ١ آذار ١٩٦٦ .

٦٤ د . ك . و ، وزارة الخارجية ، رقم الملف (٤٦) ، اسم الملف (مجموع المعاهدات والاتفاقيات المعقودة بين العراق والدول الاجنبية والمنظمات الدولية) ، مطبعة الحكومة ، بغداد ، ١٩٧٠ . ص ص ٩٢ - ٩٣ .